الخاتـــــــمة

الخاتمة:

بعد دراسة موضوع انعكاسات الحراك السياسي على الأمن الإقليمي في الوطن العربي دراسة حالة ليبيا تم التوصل إلى النتائج التالية فالحقيقة تقتضي منا الإقرار بأن :

الحراك السياسي يعد جزء من التغيير الذي أصاب المنطقة العربية كما أنه يعود إلى مد حركات الإسلام السياسي بشقيها السني والشيعي، في المقابل أظهرت النتائج أنه بدون حراك سياسي أو ممارسة ديمقراطية سلمية لن يتطور المجتمع ولن تتوسع دائرة صنع القرار السياسي .

انعدام الاستقرار وتزايد المطالب الاجتماعية نتيجة لتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أدى إلى تعاظم الرفض المتصاعد داخل قطاعات واسعة في المجتمع وهذا بالطبع يساهم في تصعيد التحرك الشعبوي باتجاه حتمية التغيير.

يع تبر الحراك السياسي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السرياسية والاقتصادية والاجتماعية بجانب العوامل الخارجية التي كان لها دور محدود، وبالتالي شكل هذه ال حراك الداعي للتغيير السياسي زعزعة لبنية الدولة التسلطية وتغولها في العالم العربي مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية ، لذلك كان له دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية.

كما كان للحراك السياسي انعكاسات على عمليات الإصلاح السّياسي في معظم الدول التي طالتها الحركات الاحتجاجات، كذلك كان لها الأثر البالغ على ظاهرة الإسلام السّياسي في الوطن العربي عامة، وفي ليبيا خاصّة، فمن بين الأسباب الجوهرية التي أوصلت حركات الإسلام السّياسي إلى سدّة الحكم في دول الربيع العربي، قدرتها التنظيمية وميلها نحو البراغماتية السّياسية وتبنّيها لمبادئ وقيم الديمقراطية.

إن التغيير الديمقراطي من خلال عملية الدمقرطة والانتقال الديمقراطي مطلب يجري الدفع إليه كإفراز للحراك السياسي في المنطقة العربية يندرج ضمن الموجات التالية لترويج الديمقراطية، ناهيك على

الخاتـــــــمة

أن هذا التغيير ناتج عن الأزمة العميقة التي تعيشها الأنظمة السياسية العربية في إعادة إنتاج أنظمة الحكم التي فقدت المرونة والتكيف مع التغيرات الاجتماعية والجيلية العميقة.

يعد المجتمع المدني اللبنة الأولى والأساسية في عملية الإصلاح السياسي والتغيير في المجتمع لإنشاء دولة المؤسسات، فالمجتمع المدني هو فضاء مفتوح لتنافس وتفاعل العلاقات الاجتماعية والسياسية أي ضرورة التفاعل بين قمة الهرم السياسي و القاعدة الشعبية.

في ظل سياق دولي يتسم بالعولمة القسرية للمجتمعات والنظم السياسية عبر مختلف أرجاء العالم، ويمثل حلقة من حلقات فرض الليبرالية هنا يصبح التحول الديمقراطي لا يجسد فكرة الانتقال من التسلطية إلى الديمقراطية، وبالتالي الأمر بات يتوقف على فعالية المؤسسات السياسية التي بدورها تتولد من المرحلة الانتقالية ومدى كفاءتها في معالجة المشاكل الموروثة .

تشهد المنطقة العربية سيناريوهات منفردة أو مجتمعة لكن يقينا أنها ستكون مراحل انتقالية بين الوضع الذي نشأ منه الحراك السياسي وبين الوضع الذي سيؤول إليه لاحقا، في حقيقة الأمر هو حراك سياسي بامتياز وهذا ما يجعله عرضة لتأثيرات من خارج الدولة والمجتمع كجزء من مفاعيل العلاقات الدولية وتوازنات القوى الإقليمية والعالمية وتضارب المصالح، من جهة أخرى الحراك السياسي أصبح من هذا المنطلق باب مفتوح لقوى عالمية تدخل منه لاستثماره في المواجهة بين القوى الفاعلة في المنطقة العربية خصوصا والعالم عموما.

التعرف إلى واقع المنطقة العربية الجديد واستشراف مستقبلها يبدو أكثر غموضا فالخلل أو الخطر الذي يتربص بمصير التغيير في المنطقة العربية هو عدم وجود تصور إستراتيجي بعيد المدى له، إذ أخطر ما فيه هو الاكتفاء بدور إسقاط رموز النظام من دون التمكن من التأسيس لتصور أو نظام بديل مما ولد ما بات يعرف بردة الديمقراطية، هذا الوضع سمح بإسقاط المشاريع الأمريكية على فضاء الساحة العربية في المقابل أدى إلى ربط التحولات الحاصلة في الوطن العربي مع سيناريو الفوضى الخلاقة.

الخاتـــــــمة

غيرت ظاهرة الحراك السياسي الرؤية السياسية للدول الغربية حول منطقة الشرق ا لأوسط عموماً ومستقبلها السياسي، وبالتالي ستفرز هذه الثورات علاقات دولية جديدة مع الغرب تعمل على تغيير شكل التحالفات التي كانت موجودة بالمنطقة .

لكل أزمة في بداية الأمر مسببات داخلية وأخرى خارجية، ولعل الحالة الليبية المسببات الداخلية لعبت دور بارز في بلورة رؤى التغيير من الداخل نتيجة الأوضاع التي مرت بها نتيجة الركود السياسي، الجمود المجتمعي، غياب التعددية الحزبية، مع انعدام الشفافية الممزوجة بالفساد المالي والإداري المتراكمة من الطبقة العليا لتصل إلى الأدنى، مما ترتب عنها حالة عدم الثقة والمصداقية بين السلطة والمواطن.

انعكاسات الأزمة الليبية امتدت على عكس التجربة التونسية والمصرية واليمنية وإلى حد ما التجربة السورية إلى خارج حدودها الوطنية، فكانت أحداثا وطنية أنتجت أثار عبر وطنية تغذت بالأساس من طبيعة المجتمع الليبي القائم على نظام القبيلة بالدرجة الأولى، فقد لعبت المؤسسات الدولية دورا مها في الأزمة الليبية فقد كان التدخل الأجنبي فيها له قاعدة دولية وشرعية أممية بحيث تم التدخل بدافع قانوني من خلال إصدار القرار 1970 و القرار 1973 .

إن فشل ليبيا في تحقيق الاستقرار وتجاوز الآثار السلبية لأي محاولات خارجية لإقرار ترتيبات مستعجلة لإعادة التأهيل والإعمار والدمقرطة مع تحرير الاقتصاد ويمكن أن تساهم في مضاعفة خطر الانقسامات وتطيل عمر عدم الاستقرار إذ من شأنه أن يحرك القوى الخارجية لمحاولة فرض التحول السلمي وفقا لما يتماشى مع مصالحهم القومية.

إن مصير ليبيا بعد القذافي وشكل الدولة الليبية الجديدة سيكون إفراز لمجموع من العوامل المتداخلة كانت من مكونات الدولة في ليبيا سابقا خاصة منها القبيلة، وظهرت بفعل الأزمة كالميليشيات المسلحة والحكومة الانتقالية وهذا دون إغفال الدور الذي ستلعبه الدول الأجنبية في ليبيا، في مرحلة ما بعد القذافي وأن أي مصير ومستقبل لليبيا مرهون بهذه العناصر ،علاوة على ذلك من بين السيناريوهات الوارد حدوثها

الخاتـــــــمة

في ليبيا سيناريو الراديكالية الذي بدوره يجسد سيناريو التقسيم والحرب الأهلية نظرا لانتشار الميليشيات المسلحة من جهة، ومن جهة أخرى الانفلات الأمني والانزلاق الإستراتيجي الذي تشهده ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي.

اختبار الفرضيات:

الفرضية المركزية:

هناك العديد من الدوافع والأسباب الواضحة التي أدت إلى التدخل الأجنبي منها طبيعة النظام وعلاقاته مع القوى الخارجية الكبرى بالإضافة إلى الانفلات الأمني، في المقابل الدخول في أزمة داخلية بين النظام السياسي القائم والمعارضة الشعبية ناهيك عن فشل النخبة السياسية المحلية في إدارة مرحلة بالسلاسة اللازمة مع الابتعاد عن الدخول في مرحلة انتقالية تضمن الانتقال الديمقراطي، ينتج عن هذا كله انتهاكات لحقوق الإنسان التي تتجسد في العديد من الممارسات الغير إنسانية كالاعتقالات التعسفية، العنف المفرط ضد المتظاهرين، التهديد بالإبادة جل هذه الأسباب تمهد السبيل لاستدعاء التدخل الأجنبي.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى:

يواجه مسار العملية الانتقال الديمقراطي تحديات بالغة التعقيد بحيث تتداخل عوامل كثيرة لعرقلة هذا المسار مع تعميق الصراع بين الشق السياسي والعسكري من بين هذه العوامل يمكن إجمالها كالتالي:

- حصر سياسة الإصلاح من الداخل في مفهوم الأمن الذي تفسره نظم الحكم الاستبدادية بمفهوم أمن الدولة وليس أمن المجتمع.
- سياسات المشروطية الدولية.

- حجب الضمانات الدستورية والقانونية عن المواطنين واستبدالها بقوانين الطوارئ ومكافحة الإرهاب، في المقابل اختزال الحياة السياسية فقط في الرئيس الحاكم وحاشيته وأسرته وحزبه، وبالتالي تحول مؤسسات الدولة _ هذا إن وجدت أصلا _ إلى هياكل بعيدة كل البعد عن أهدافها الحقيقية.

الفرضية الثانية:

أحدث نجاح الحراك السياسي في كل من تونس، مصر مد تحرري إن صح التعبير على صعيد الوطن العربي وبدرجات متفاوتة من الحدة، ارتقى البعض منها إلى مستوى ما يسمى بالثورة الشعبية والمطالبة بإسقاط الأنظمة السياسية القائمة مثل:اليمن، ليبيا،تونس، مصر أما البعض الآخر أخذ منحى بشكل جزئي مثل حالة سوريا، في المقابل نادت شعوب دول الحراك السياسي بملكيات وإصلاحات دستورية من شأنها إرضاء مطالب القاعدة الشعبية.